الجمهورية التونسية
وزارة الماليّة

الإدارة العامة للموارد و التوازنات

التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة

إلى موفى السداسي الثاني لسنة 2022

www.facebook.com/MFTunisie

www.finances.gov.tn

الإدارة العامة للموارد والتوازنات
TEL :71 569 369

FAX :71 575 681

ملاحظـات

I. المعطيات معدة بحساب المليون دينار تونسي،

II. يتم إعداد البيانات طبقا للقانون الأساسي للميزانية (قانون عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019)،

III. تعد البيانات على أساس الاستخلاص بالنسبة للموارد والدفع بالنسبة للنفقات.

الفهرس

المفاهيم والاطار القانوني 3

مقدمة 5

تطور الظرف الاقتصادي 6

موارد الدولة

I. موارد ميزانية الدولة 15

II. موارد الخزينة 22

تكاليف الدولة

I. تكاليف ميزانية الدولة 23

II. تكاليف الخزينة 28

عجز ميزانية الدولة 29

المفاهيم و الإطار القانوني

قانون المالية: يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة وتكاليفها. ويحدد التوازن المالي الناتج عنها وينص على طبيعتها وتوزيعها ويرخص فيها في إطار مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وفي إطار الميزانية متوسط المدى. وفقا للأهداف والنتائج المنتظرة للبرنامج المنصوص عليها بقانون المالية وحسب التوازنات العامة.

موارد الدولة: تشمل موارد الميزانية وتدرج في شكل مداخيل وتمثل المداخيل الذاتية للدولة وموارد الخزينة وتوظف في تمويل الميزانية،

تكاليف الدولة: تشمل تكاليف الميزانية وتدرج في شكل نفقات وتكاليف الخزينة.

عجز ميزانية الدولة: هو الفارق بين مداخيل ميزانية الدولة ونفقاتها،

مداخيل ميزانية الدولة: تشتمل على المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات،

- المداخيل الجبائية: تتكون من خمس أصناف: الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأداءات على النّقل، الأداءات على السلع والخدمات، معاليم على التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، معاليم وأداءات أخرى،
- المداخيل غير الجبائية: تتكون من أربع أصناف: مداخيل الملكية، مبيعات سلع وخدمات، خطايا وعقوبات ومصادرات، مداخيل غير جبائية أخرى،
- الهبات: تتكون من صنفين: الصنف العاشر: هبات ميزانية الدولة، الصنف الحادي العاشر: هبات موظفة،

الحسابات الخاصة: تشمل الحسابات الخاصة على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ولا يمكن اسناد اعتمادات من ميزانية الدولة لفائدة هذه الحسابات،

نفقات ميزانية الدولة: تشتمل على سبعة أقسام: نفقات التأجير، نفقات التسيير، نفقات التدخلات، نفقات الاستثمار، نفقات العمليات المالية، نفقات التمويل، النفقات الطارئة وغير الموزعة،

موارد الخزينة وتكاليفها: تشمل الموارد والتكاليف الناتجة عن: إدارة الدين العمومي، إدارة الصكوك، مسك حسابات الايداعات، تداول النقود والقيم الشبيهة بها، إدارة أموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها، قروض الخزينة وتسبيقاتها.

1. المرجع القانوني لإصدار البيانات

- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.
- الأمر عدد 2856 لسنة 2011 مؤرخ في 7 اكتوبر 2011 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 والمتعلّق بتنظيم وزارة المالية، «**تكلف الإدارة العامة للموارد و التوازنات** بإعداد و نشر الإحصائيات المتعلقة بالمالية العمومية ".

2. مصادر البيانات

- منظومة "**رفيق**" المداخيل الجبائية وغير الجبائية لميزانية الدولة،
- منظومة "**سندة**" للمداخيل المرتبطة بالتجارة الخارجية،
- منظومة "**أدب**" لنفقات ميزانية الدولة،
- منظومة "**سياد**" لعمليات الدين الخارجي (الإقتراضات والتسديدات).

مقدمة

تأثر الوضع الاقتصادي في تونس بصعوبات الظرف الدولي الذي مر بأزمات آخرها الحرب الروسية-الأكرانية التي اندلعت في مطلع 2022 علما أن الاقتصاد التونسي عرف بداية تعافي من تبعات الأزمة الصحية أواخر سنة 2021 حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.3% في موفى السنة بعد انكماش غير مسبوق بـ 8.6% مسجل سنة 2020، كما تحسن عجز الميزانية ليبلغ 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 مقابل 9.4% مسجل سنة 2020.

ورغم تواصل الأداء الإيجابي وتسجيل بوادر انتعاشة خلال الأشهر الأولى من سنة 2022، إلا أن الحرب الروسية-الأكرانية عرقلت التعافي وأصابت الآفاق الاقتصادية العالمية انتكاسة حادة حيث خلفت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة العالمية و أفرزت ضغوطات تضخمية غير مسبوقة مما أدى إلى مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي و التخفيض في تقديرات النمو في جل بلدان العالم.

وقد أثر ذلك على الاقتصاد الوطني عامة والتوازنات المالية خاصة مما استوجب مراجعة الفرضيات التي تم اعتمادها في قانون المالية الأصلي و اعداد قانون مالية تعديلي بأخذ بعين الاعتبار تحيين موارد و نفقات ميزانية الدولة و موارد تمويلها.

تطور الظرف الاقتصادي

➢ **على المستوى العالمي:** تميزت سنة 2022 بتواصل الصعوبات الاقتصادية خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية- الأوكرانية في فيفري 2022 مما أدى إلى مراجعة توقعات النمو العالمي وتخفيضها إلى 3.4% لسنة 2022 و2.8% لسنة 2023، كما تم التخفيض في النمو بمنطقة الأورو الشريك الأساسي لتونس إلى 3.5% و 0.8% على التوالي.

ويحوصل الجدول التالي حسب تقرير آفاق صندوق النقد الدولي الصادر في أفريل 2023 النتائج المسجلة والمتوقعة للنمو:

***جدول 1**: الناتج المحلي حسب البلدان*

الناتج المحلي حسب البلدان (التغير السنوي %)

	2022	توقعات 2023	توقعات 2024
الناتج العالمي	3.4	2.8	3.0
الإقتصادات المتقدمة	2.7	1.3	1.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	1.6	1.1
منطقة الأورو	3.5	0.8	1.4
اليابان	1.1	1.3	1.0
المملكة المتحدة	4.0	-0.3	1.0
كندا	3.4	1.5	1.5
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية	4.0	3.9	4.2

المصدر: تقرير آفاق صندوق النقد الدولي أفريل 2023

أما بخصوص تطور الأسعار ، فقد شهدت نسب التضخم إرتفاعا قياسيا بسبب الحرب الروسية- الأكرانية و ما خلفته من ارتفاع في أسعار المواد الأساسية حيث سجل مؤشر الأسعار عند الإستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية معدل 8.0% سنة 2022.

كما شهدت أسعار المحروقات إرتفاعا هاما في الأسواق العالمية نظرا للمخاطر المرتبطة بتداعيات الحرب الروسية الأكرانية وتراجع الطلب حيث بلغ معدل سعر برميل النفط 101.2 دولار في موفى ديسمبر 2022 مقابل 70.7 دولار في موفى ديسمبر2021.

و تجدر الإشارة إلى أن سعر برميل النفط من نوع برنت قد سجل في **الأسواق العالمية** ارتفاعا قياسيا حيث بلغ أعلى نسبة في 8 مارس 2022 ليصل إلى $137.6 .

تطور المعدل السنوي لسعر برميل النفط بالدولار

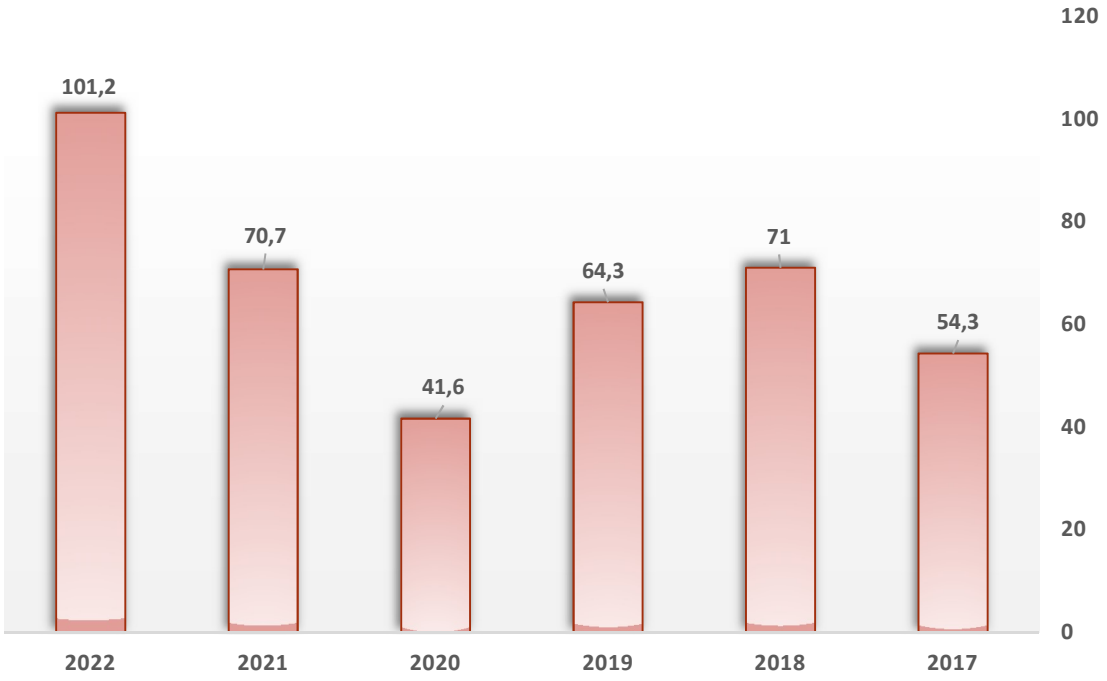

وبالنسبة للمواد الغذائية الأساسية فقد شهدت بدورها ارتفاعا إذ تطورت أسعار توريد القمح الصلب بـ 28.3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، ويجدر التذكير بأن أوكرانيا وروسيا من أهم مصدري القمح في العالم، كما أن تونس تستورد ما يفوق 50% من حاجياتها من القمح وأكثر من 60 % منها متأت من أطراف النزاع.

➢ **على المستوى الوطني :** كانت للحرب الروسية الأوكرانية تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية والأولية وبالاضطرابات المسجلة على مستوى التزود بها.

أما بخصوص المواد الغذائية فقد سجلت الأسعار العالمية مستوى مرتفع و غير مسبوق في الأشهر الأولى من سنة 2022 إلا أنها تراجعت في الأشهر الأخيرة نظرا لحسن التعامل مع الأزمة من خلال العمل على تكثيف المراقبة لتأمين التزود المنتظم بهذه المواد.

النمو الاقتصادي

سجل الاقتصاد التونسي نموا بـ 2.4 % خلال سنة 2022 مقابل 2.2 % محينة في قانون المالية التعديلي لسنة2022 و 4.3% مسجلة في سنة 2021 ، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الناتج المحلي الاجمالي لم يدرك بعد مستواه المسجل في نهاية سنة 2019 و يعزى هذا النمو بالأساس إلى ارتفاع نسق القيمة المضافة في قطاع الخدمات و الذي بلغ 5.2 % على أساس سنوي بعد التعافي التدريجي من الجائحة ورفع إجراءات الحجر ويتبين ذلك أساسا على مستوى قطاعي النزل والمقاهي والمطاعم (+20.3%) وقطاع خدمات النقل (+19%) مقابل تراجع متواصل لقطاع البناء والتشييد (-9.9%). كما سجلت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع الصناعة نموا بنسبة 2.1% على التوالي خلال نفس الفترة بحساب الإنزلاق السنوي.

جدول 2: تطور الناتج الإجمالي الثلاثي خلال 2021-2022

تطور الناتج الإجمالي الثلاثي خلال السنوات 2021-2022 بأسعار السنة السابقة(%)

	2021					2022				
	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	2021	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع	2022
بحساب التغيرات الثلاثية	0.5	-0.7	0.0	1.6	4.3	0.6	-0.1	0.4	0.5	2.4
بحساب الانزلاق السنوي	-0.9	16.9	1.7	2.7		2.3	2.6	2.9	1.6	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وفيما يلي رسم بياني يبين تطور نسبة النمو بالإنزلاق السنوي من سنة 2016 إلى سنة 2022.

تطور نسبة النمو بالأسعار القارة حسب الإنزلاق السنوي

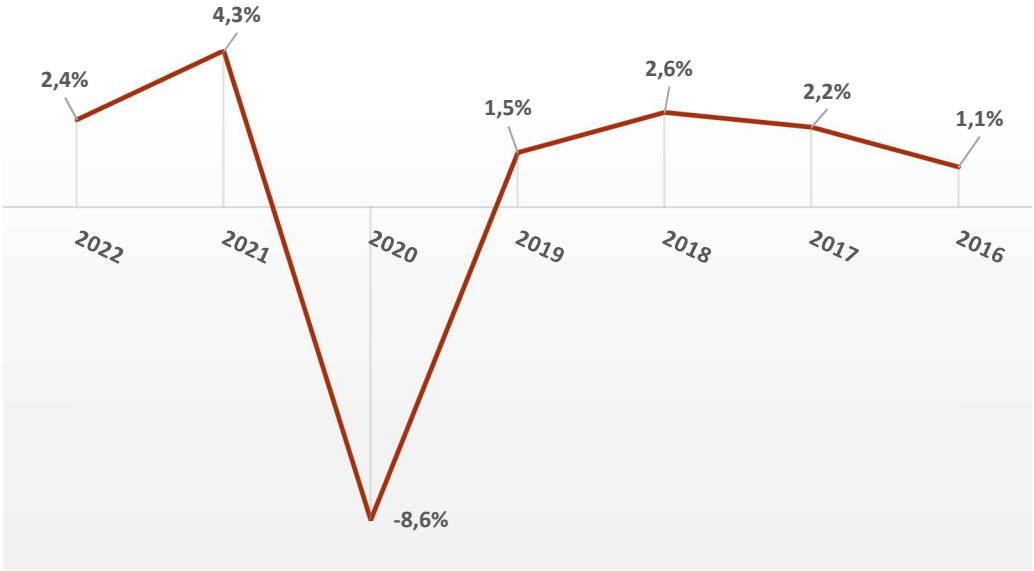

✓ نسبة التضخم

شهدت الأسعار عند الاستهلاك على المستوى الوطني ارتفاعا في شهر ديسمبر 2022 لتصل إلى مستوى 10.1% باعتبار الإنزلاق السنوي مقابل 6.6 % في نفس الفترة من سنة 2021، ومعدل 8.2% في موفى ديسمبر 2022 مقابل 5.7% خلال 2021 ويعزى هذا التطور (10.1%)بالأساس الى الارتفاع المسجل في أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 14.6% وأسعار مجموعة الأثاث والتجهيزات والخدمات المنزلية بنسبة 11.8% والنقل بنسبة 11.7%، وأسعار المطاعم والنزل بنسبة 9.9 %وأسعار الملابس والأحذية بنسبة 9.5%.

تطورالمعدل السنوي لنسبة التضخم

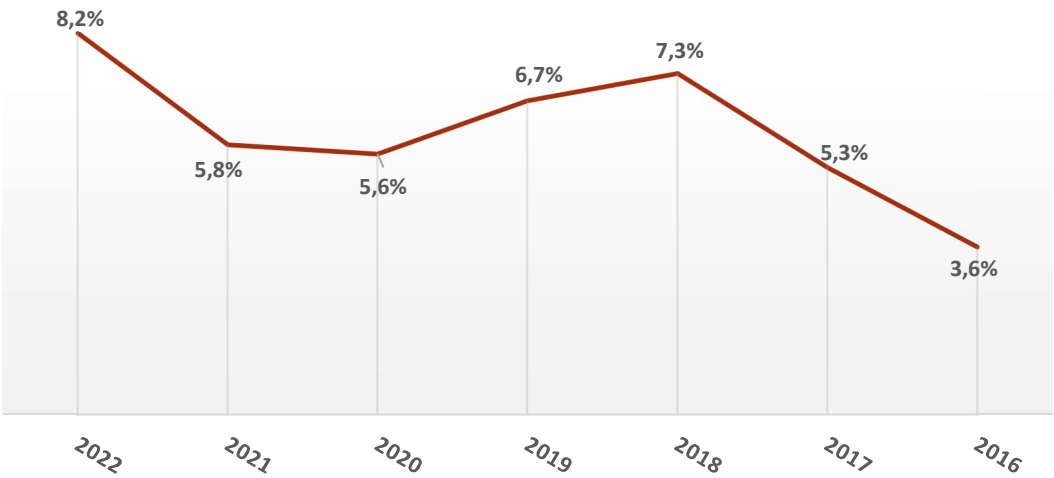

✓ المبادلات التجارية

تميزت المبادلات التجارية في نهاية سنة 2022 بنسق أكثر حركية على مستوى الواردات إذ ارتفعت بنسبة 31.7% مقابل 22% خلال نفس الفترة من سنة 2021 وذلك ناجم عن الارتفاع المسجل في واردات جل القطاعات منها مواد الطاقة بنسبة (+83.1%) وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة (+61.2%) و قطاع المنتوجات الفلاحية و الغذائية بنسبة (+48.1%)وكذلك منتوجات أخرى وسيطة بنسبة (+29.7 %). مع العلم أن الواردات من الإتحاد الأوروبي تمثل 44.2% من جملة الواردات، وقد سجلت هذه الأخيرة ارتفاعا بنسبة 16.6% مع فرنسا و 44.2% مع إيطاليا و 8% مع ألمانيا.

أما بخصوص الصادرات فقد شهدت زيادة بـ 17%مقابل 19.5% خلال نفس الفترة من سنة 2021. حيث ارتفعت الصادرات في قطاع الطاقة بنسبة (+49.9%) وقطاع الفسفاط ومشتقاته بنسبة (+56.1%) وقطاع المنتوجات الفلاحية والغذائية بنسبة (30.8%) وقطاع النسيج والملابس والجلد بنسبة (+21%) وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة (+14.5%).
علما وأن الصادرات التونسية مع الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة 67.5% من جملة الصادرات، وتميزت هذه الأخيرة بزيادة مع العديد من الشركاء الأوروبيين ونذكر منها فرنسا بنسبة (14%)، إيطاليا بـ (12.9%)، ألمانيا بـ (24.6%)، إسبانيا بـ (36%)، بلجيكا بـ (21.4%). أما على الصعيد العربي فقد ارتفعت الصادرات مع الجزائر بنسبة (54.5%) ومع ليبيا بنسبة (36.5%).

✓ أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

شهد السداسي الثاني من سنة 2022 تحسنا في قيمة الدينار مقابل الأورو حيث بلغ 1 أورو ما يعادل 3.261 دينار في موفى ديسمبر 2022 مقابل 3.296 دينار في نفس الفترة من سنة 2021. وتحسن أيضا مقابل اليان الياباني وبلغ 1 دينار مايعادل 23.429 يان ياباني مقابل 25.299 في موفى ديسمبر 2021. وفي المقابل تدهور الدينار مقابل الدولار حيث سجل 1 دولار ما يعادل 3.105 دينار مقابل 2.796 دينار في موفى السداسي الثاني من سنة 2021.

جدول 3 :أسعار صرف أهم العملات الأجنبية

	2019	2020	2021	2022
الدولار	2,933	2,811	2,796	3.105
الأورو	3,285	3,207	3,296	3.261
اليان الياباني	26,830	26,301	25,299	23.429

المصدر: البنك المركزي التونسي

أهم إجراءات قانون المالية لسنة 2022

نص قانون المالية لسنة 2022 على العديد من الإجراءات التي تراعي حاجيات مختلف الفئات والقطاعات وتتمحور أساسا حول:

- مساندة المؤسسات الاقتصادية وتشجيع المبادرة الخاصة وخلق مواطن الشغل،
- تعبئة الادخار لدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال،
- تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة،
- مقاومة التهرب الضريبي والتهريب وادماج الاقتصاد الموازي،
- تعميم الرقمنة (الإدارة، التحويلات، الدفع الالكتروني . . .) ،
- تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تعزيز الإجراءات الاجتماعية لفائدة الفئات الاجتماعية الهشة ولفائدة قطاع الصحة
- إرساء عفو جبائي.

كما تضمن قانون المالية لسنة 2022 عدة إجراءات تهدف إلى مزيد التحكم في التوازنات المالية خاصة من خلال التحكم في كتلة الأجور وإعادة هيكلة الوظيفة العمومية أساسا عبر ترشيد الزيادات في الأجور والانتدابات و حصرها في القطاعات ذات الأولوية و إقرار برنامج جديد للتقاعد المبكر و التمديد في آجال العطلة لبعث مؤسسة من جهة وإصلاح منظومة الدعم وآليات التعويض لمساندة الأسر و الحفاظ على المقدرة الشرائية و السلم الاجتماعي من جهة أخرى.

وبناء على تطور الظرف الاقتصادي العالمي و الوطني وعلى نسق تنفيذ الميزانية كان من الضروري مراجعة الفرضيات المعتمدة عند إعداد قانون المالية لسنة 2022 و إقرار قانون مالية تعديلي لسنة 2022 بتاريخ 23 نوفمبر 2022 يعتمد الفرضيات التالية:

- نسبة نمو بـ 2,2% عوضا عن 2,6% مقدرة أوليا،
- معدل سعر برميل النفط في حدود 100.5 دولار عوضا عن 75دولار مقدرة أوليا،
- تعديل فرضية سعر صرف الدولار .

يحوصل الجدول التالي التوازنات العامة لميزانية الدولة إلى موفى سنة 2022.

جدول 4: التوازنات العامة للميزانية

جدول التوازنات العامة للميزانية

1-موارد الدولة و تكاليفها

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
جملة موارد الدولة	55 032	60 820	60 540	99.5%
1. موارد الميزانية	33 547	41 130	40 993	99,7%
2. موارد الخزينة	21 485	19 690	19 547	99.3%
جملة تكاليف الدولة	55 032	60 820	60 540	99,5%
1. تكاليف الميزانية	43 441	50 914	50 548	99,3%
2. تكاليف الخزينة دون تمويل العجز	11 591	9 906	9 992	100,9%

2- عمليات الميزانية

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
جملة مداخيل الميزانية	33 547	41 130	40 993	99,7%
1. المداخيل الجبائية	30 405	36 040	35 449	98,4%
2. المداخيل غير الجبائية	3 098	3 975	4 166	104,8%
3. الهبات	44	1 115	1 378	123,6%
جملة نفقات الميزانية	43 441	50 914	50 548	99,3%
1. نفقات التأجير	20 182	21 553	21 125	98.0%
2. نفقات التسيير	2 157	1 840	2 152	117,0%
3. نفقات التدخلات	12 592	18 708	17 931	95,9%
4. نفقات الاستثمار	4 506	3 567	4 544	127,4%
5. نفقات العمليات المالية	303	131	134	102,3%
6. نفقات التمويل	3 701	4 553	4 662	102,4%
7. النفقات الطارئة و غير الموزعة		563		
1. النتيجة الجملية باعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	-9 894	-9 784	-9 555	97,7%
النسبة من الناتج	-7,6%	-6.8%	-6,6%	
2. النتيجة الأولية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	-6 287	-6 546	-6 316	96.5%
النسبة من الناتج	-4,8%	-4.5%	-4,4%	
3. النتيجة الجملية دون اعتبار الهبات الخارجية والتخصيص و المصادرة	-9 988	-11 099	-10 978	98.9%
النسبة من الناتج	-7,7%	-7,7%	-7,6%	

3- عمليات الخزينة

		2021 نتائج	2022 ق م ت	2022 نتائج	نسبة الإنجاز
	مـــوارد الـــخـزيـنـة	**21 485**	**19 690**	**19 547**	**99,3%**
.1	**موارد الاقتراض**	**14 225**	**21 194**	**18 157**	**85,7%**
	موارد الاقتراض الداخلي	6 768	9 278	10 503	113,2%
	موارد الاقتراض الخارجي	7 456	11 916	7 654	64,2%
.2	**موارد الخزينة الأخرى**	**7 260**	**-1 504**	**1 390**	-92,4%
	استخلاص أصل قروض	**218**	**150**	**251**	167,3%
	موارد خزينة مختلفة	**7 042**	**-1 654**	**1 139**	-68,9%
	تكاليف الخـزيـنـة	**21 485**	**19 690**	**19 547**	**99,3%**
.1	**تسديد أصل الدين**	**11 097**	**9 806**	**9 779**	**99,7%**
	أصل الدين الداخلي	4 952	5 534	5 531	99,9%
	أصل الدين الخارجي	6 144	4 272	4 248	99,4%
.2	**تمويل العجز باعتبار الهبات و المصادرة**	**9 894**	**9 784**	**9 555**	**97,7%**
.3	**قروض و تسبقات الخزينة**	**494**	**100**	**213**	**213,0%**

مـوارد الدولــة

I. مداخيل ميزانية الدولة

بلغت مداخيل ميزانية الدولة الى موفى سنة 2022 حوالي40993 م د مقابل 33547م د في نفس الفترة من سنة 2021 مسجلة بذلك تطورا صافيا بـ22.2% أو 7446 م د مرده ارتفاع:

- المداخيل الجبائية بـ 5045 م د،
- المداخيل غير الجبائية بـ 1067 م د،
- الهبات الخارجية بـ 1334 م د.

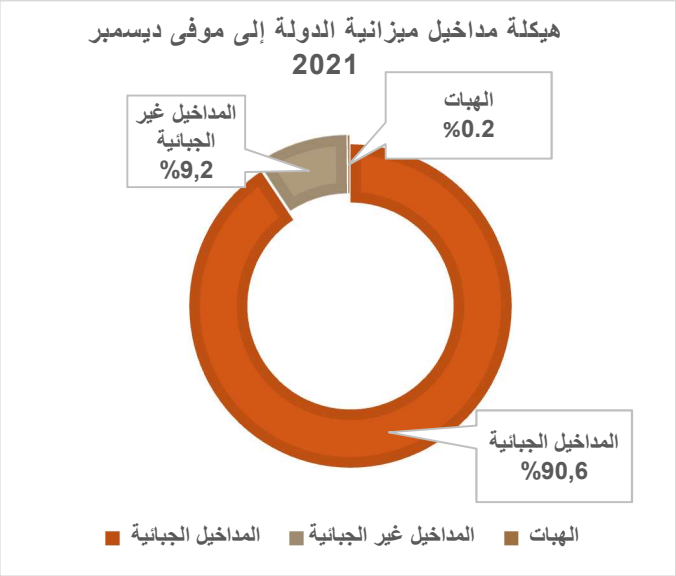

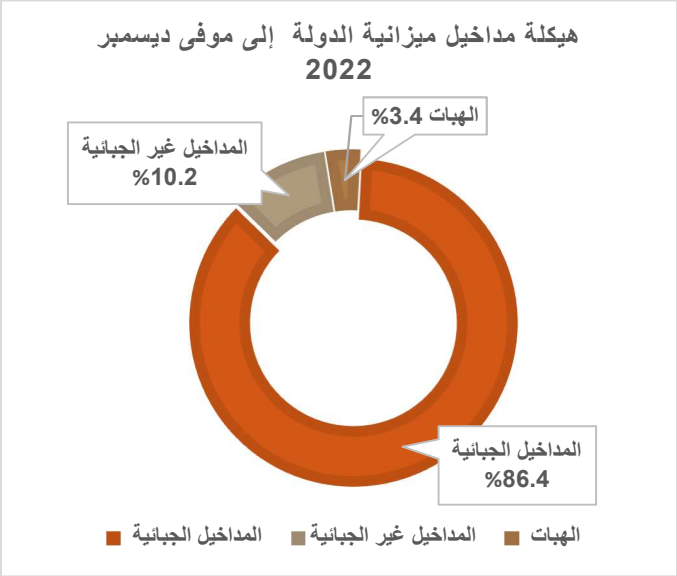

بلغ مناب المداخيل الجبائية من جملة مداخيل الميزانية 86.4% الى موفى سنة 2022 مقابل 90.6% في نفس الفترة من السنة الفارطة.

ومثلت المداخيل غير الجبائية 10.2% الى موفى سنة 2022 من جملة مداخيل الميزانية و3.4% بعنوان الهبات مقابل على التوالي 9.2% و 0.2% في موفى ديسمبر سنة 2021.

1. المداخيل الجبائية

بلغت المداخيل الجبائية الى موفى السداسي الثاني من سنة 2022 ما يعادل 35449 م د مقابل 30405 م د في نفس الفترة من سنة 2021 مسجلة بذلك زيادة بـ 5045 م د أو 16.6% وذلك باعتبار مردود العفو الجبائي (1193 م د) الذي تم اقراره بمقتضى قانون المالية 2022 .

وحسب نظام الاستخلاص:

سجلت المداخيل الجبائية بالنظام الداخلي تطورا بـ 3356 م د أو 14.8% إلى موفى من سنة 2022 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى ديسمبر من 2021سنة أو نسبة إنجاز بـ 97.7%بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي.

كما تطورت المداخيل الجبائية المتأتية من التوريد بـ 1689 م د أو 21.8% إلى موفى سنة 2022 مقارنة مع النتائج المسجلة الى موفى سنة 2021 أو نسبة إنجاز تجاوزت تقديرات قانون المالية التعديلي (100.4%). ومقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي تم تسجيل نقص في مردود الضريبة على المرتبات و الأجور بـ 122 م د يفسر بالاقتصاد المسجل في نفقات التأجير(-707 م د) بالعلاقة مع عدم تفعيل اتفاق 6 فيفري و تسوية عمال الحضائر.

جدول 5: المداخيل الجبائية

المداخيل الجبائية

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
الأداءات المباشرة	12681	15001	14390	95,9%
الأداء على الدخل	9485	10334	10075	97,5%
❖ المرتبات و الأجور	6419	7179	7057	98,3%
❖ موارد أخرى	3066	3155	3018	95,7%
الضريبة على الشركات	3196	4667	4315	92,4%
❖ الضريبة على الشركات البترولية	800	1667	1414	84,8%
❖ الضريبة على الشركات غير البترولية	2396	3000	2900	96,7%
الأداءات غير المباشرة	17724	21039	21059	100,1%
المعاليم الديوانية	1420	1856	1784	96,1%
الأداء على القيمة المضافة	8765	10026	10174	101,5%
معلوم الإستهلاك	3203	3630	3604	99,3%
أداءات ومعاليم مختلفة	4336	5527	5497	99,5%
جملة المداخيل الجبائية	30405	36040	35449	98,4%
نظام داخلي	22656	26638	26012	97,7%
نظام ديواني	7748	9402	9437	100,4%

❖ **الأداءات المباشرة:** بلغت 14390 م د إلى موفى ديسمبر من سنة 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا صافيا بـ 1710 م د أو 13.5%، وتميزت بـ :

- تطور صافي للضريبة على الدخل بـ 591 م د أو 6.2% مقارنة بموفى ديسمبر من سنة 2021، يفسر كما يلي :

✓ تسجيل زيادة في ضريبة المرتبات و الأجور بـ 639 م د أو 9.9% بالعلاقة مع إقرار برنامج جديد للزيادة في أجور القطاع العام إبتداء من أكتوبر 2022،

✓ تراجع بـ 48 م د أو 1.6% بعنوان الموارد الأخرى من الضريبة على الدخل نظرا لإحداث "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" (الفصل 12 من قانون المالية 2022) الممول من عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية، مع العلم أن مردود الموارد الأخرى لسنة 2021 (3066م د) يتضمن المساهمة الاجتماعية. ودون اعتبار هذه المساهمة تسجل الموارد الأخرى تطورا بـ 10.9% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2021.

- ارتفاع الضريبة على الشركات بـ 1119 م د أو 35% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 متأت من:

✓ الضريبة على الشركات البترولية بـــ615 م د أو 76.9 % بالعلاقة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية (معدل 101.2$ للبرميل في موفى ديسمبر 2022 مقابل 70.7$ للبرميل في نفس الفترة من سنة 2021)

✓ الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 504 م د أو 21% بالعلاقة مع إستعادة نسق النمو الذي بلغ 4.3% في 2021.

❖ **الأداءات غير المباشرة:** بلغت 21059 م د في موفى ديسمبر 2022 مسجلة بذلك إرتفاعا بـ 3335 م د أو 18.8% مقارنة بنفس الفترة من السنة الفارطة.

ويفسر ذلك أساسا بـــ :

- نمو مردود المعاليم الديوانية بـ 364 م د أو25.6% مقارنة بسنة 2021 و تسجيل نسبة إنجاز بـ 96.1% مقارنة بقانون المالية التعديلي متأت من مردود الإجراءات التي تم إقرارها في قانون المالية و المتعلقة بالترفيع في المعاليم الديوانية في بعض المواد.
- ارتفاع مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 1409م د أو 16.1 % مقارنة بنتائج سنة 2021 وتسجيل نسبة إنجاز في حدود 101.5% مقارنة بقانون المالية التعديلي، موزع بين النظام الديواني في حدود 1113م د أو 26.6 % والنظام الداخلي في حدود 296 م د أو 6.5 % بالعاقة مع تطور الإستهلاك وتوسيع قاعدة الأداء على القيمة المضافة.
- تطور المردود الصافي للمعلوم على الاستهلاك بـ 401 م د أو 12.5 % مقارنة بالنتائج المسجلة في سنة 2021 ونسبة إنجاز في حدود 99.3 % مقارنة بالمبلغ المرسم بقانون المالية التعديلي متأت أساسا من الترفيع في أسعار التبغ في مارس 2021 و مردود إجراءات قانون المالية لسنة 2022 (الفصل 59)، وتتوزع هذه الزيادة أساسا بين المواد التالية:
  - التبغ (+206 م د)
  - السيارات (+125.7 م د)
  - المنتجات النفطية (+23 م د)
- ارتفاع الأداءات و المعاليم الأخرى بـ 1161 م د أو 26.8% مقارنة بنتائج سنة 2021 موزع أساسا بين:
  - مردود معاليم التسجيل: 42 م د
  - مردود تحيين تعريفة معلوم الجولان: 26م د (الفصل 55 من قانون المالية 2022)
  - المداخيل الموظفة: 875م د أو زيادة بـ 41.2 % بالعلاقة مع إحداث "حساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي" (الفصل 12 من قانون المالية 2022)

والذي يمول من عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية التي بلغت 592 م د إلى موفى ديسمبر 2022.

و يوضح الرسم البياني الموالي مناب الأداءات المباشرة و غير المباشرة من المداخيل الجبائية إلى موفى ديسمبر سنتي 2021 و 2022.

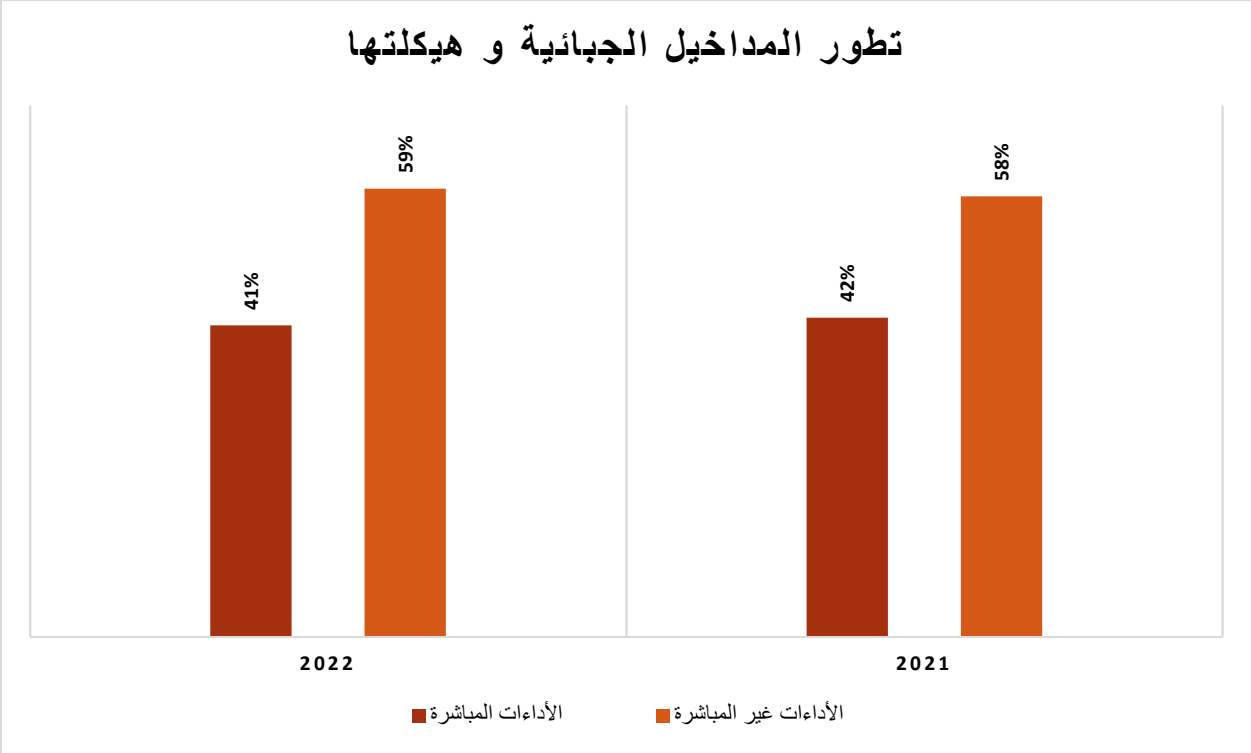

1. المداخيل غير الجبائية

بلغت المداخيل غير الجبائية في موفى ديسمبر 2022 حوالي 4166 م د مقابل 3098 م د في موفى ديسمبر 2021 أي بتطور يقدر بـ 1067 م د أو 34.4% مرده أساسا:

- مداخيل تسويق المحروقات (+329 م د)
- مداخيل عبور الغاز الجزائري (+1246 م د) بالعلاقة مع ارتفاع أسعار الطاقة وتطور كمية الغاز العابرة للبلاد التونسية نتيجة الإرباك في التوزيد بالمواد الطاقية عالميا إثر الحرب الروسية الأكرانية.حيث بلغ مردود أتاوة عبور الغاز الجزائري إلى موفى ديسمبر 2022 حوالي 1829 م د وهو ما يمثل حوالي ثلاث مرات المبلغ المرسم بقانون المالية الأصلي أي 659 م د.

- تراجع عائدات مساهمات المنشآت والمؤسسات العمومية بحوالي 182 م د مقارنة بنفس الفترة من 2021 بالعلاقة مع تراجع مرابيح البنك المركزي (361 م د في ديسمبر 2022 مقابل 568 م د في ديسمبر 2021 أي بتراجع 207 م د أو 36.5% وذلك رغم تحسن عائدات مساهمات المؤسسات العمومية غير البترولية (+33.3 م د))
- تراجع استخلاص فائدة القروض بـ 18 م د مقارنة بنفس الفترة من 2021.

جدول 6: المداخيل غير الجبائية

المداخيل غير الجبائية

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
مداخيل النفط	593	922	922	100,0%
مداخيل عبور أنبوب الغاز	582	1527	1829	119,8%
مرابيح وفوائض الشركات و المؤسسات العمومية	807	535	625	116,8%
استخلاص فائدة القروض	77	60	59	98,5%
دفوعات صناديق الضمان	87	88	2	2,5%
مداخيل المصادرة	50	45	45	100,0%
مداخيل أخرى	902	799	684	85,6%
جملة المداخيل غير الجبائية	**3098**	**3975**	**4166**	**104,8%**

2. الهبات

تمت تعبئة هبات في حدود 1378 م د الى موفى سنة 2022 مقابل 44 م د في نفس الفترة من السنة الفارطة أهمها:

- 822 م د متأتية من الاتحاد الأوروبي لدعم ميزانية الدولة
- 307 م د متأتية من الجزائر لدعم ميزانية الدولة
- 237 م د هبة موظفة لحساب أموال المشاركة

II. موارد الخزينة

بلغت موارد الخزينة لتمويل الميزانية إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2022 حوالي 19547م د مقابل 21485 م د في نفس الفترة من السنة السابقة أي تراجع بـ 1938 م د أو 9% .

جدول 7: موارد الخزينة

موارد الخزينة

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
الاقتراض الداخلي	6 768	9 278	10 503	113,2%
الاقتراض الخارجي	7 456	11 916	7 654	64,2%
دعم الميزانية	5 670	9 921	5 614	56,6%
القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة	1559,6	1895	1618,1	85,4%
القروض المحالة للمؤسسات العمومية	227	100	422,3	422,3%
جملة موارد الاقتراض	14 225	21 194	18 157	85,7%
موارد خزينة أخرى	7 260	-1 504	1 390	-92,4%
استخلاص أصل قروض	218	150	251	167,3%
موارد خزينة مختلفة	7 042	-1 654	1 139	-68,9%
جملة موارد الاقتراض والخزينة	21 485	19 690	19 547	99,3%

تكاليف الدولة

I. تكاليف الميزانية

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى السداسي الثاني من سنة 2022 إلى تسجيل مبلغ 50548 م د مقابل 43441 م د في نفس الفترة من سنة 2021 أي زيادة بـ 7107 م د أو 16.4 % و بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.3% مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي.

جدول 8: نفقات ميزانية الدولة

نفقات ميزانية الدولة

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
نفقات التأجير	20 182	21 553	21 125	98,0%
نفقات التسيير	2 157	1 840	2 152	117,0%
نفقات التدخلات	12 592	18 707	17 931	95,9%
الدعم	*6 031*	*11 999*	*11 999*	*100,0%*
• المواد الأساسية	2 200	3 771	3 771	100,0%
• المحروقات	3 327	7 628	7 628	100,0%
• النقل	504	600	600	100,0%
تدخلات ذات صبغة تنموية	*3 900*	*3 896*	*3 043*	*78,1%*
تدخلات أخرى	*2 661*	*2 812*	*2 889*	*102,7%*
نفقات الاستثمار	4 506	3 567	4 544	127,4%
نفقات العمليات المالية	303	131	134	102,3%
نفقات التمويل	3 701	4 553	4 662	102,4%
النفقات الطارئة و غير الموزعة		563		
جملة النفقات	43 441	50 914	50 548	99.3%

1. **نفقات التأجير:** سجلت نفقات التأجير زيادة بـ 943 م د أو 4.7 % في موفى سنة 2022 بالمقارنة مع النتائج المسجلة في موفى السنة المنقضية نتيجة إقرار برنامج جديد للزيادة في الأجور بداية من أكتوبر 2022. وقد مثلت نفقات الأجور بذلك 41.8% من جملة النفقات في موفى سنة 2022 و14.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 15.5 % مسجلة في 2021. أما بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التعديلي فقد تم تسجيل اقتصاد في نفقات الأجور بحوالي 707 م د نتيجة تأخير تطبيق اتفاق 6 فيفري و تسوية عمال الحضائر.

ويتم العمل على مزيد الضغط على نفقات ميزانية الدولة وخاصة نفقات الأجور إذ يعتبر التحكم في تطورها ركيزة أساسية لنجاح برنامج الإصلاحات وأيضا توفير حيز مالي في ميزانية الدولة موجها للإستثمار العمومي.

2. **نفقات التسيير:** شهدت تراجعا بـ 5 م د أو 0.2% إلى موفى سنة 2022 مقارنة بموفى ديسمبر 2021 نتيجة التحكم في نفقات التسيير من خلال الاقتصاد على مستوى المنح المسندة للمؤسسات والمنشآت العمومية وحثها على استعمال مواردها الذاتية لتغطية هذه النفقات لإجتناب المتخلدات لدى المزودين العموميين أو المؤسسات العمومية.

3. **نفقات التدخلات:** شهدت زيادة صافية بـ 42.4% أو 5339 م د مرده أساسا:

☜ ارتفاع نفقات الدعم بنسبة 99% نظرا لزيادة في حاجيات **دعم المحروقات** التي سجلت تطورا بـ 4301 م د مقارنة بنفس الفترة من السنة المنقضية (7628 م د موفى ديسمبر 2022 مقابل 3327 م د موفى ديسمبر 2021) بالعلاقة مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط جراء الحرب الروسية الأكرانية مما إستوجب مراجعة فرضية سعر برميل النفط من 75 دولار للبرميل مقدرة أوليا إلى 100.5 دولار محينة في قانون المالية التعديلي، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تفعيل التعديل الآلي لأسعار المواد البترولية المعنية في خمس مناسبات سنة 2022 إضافة إلى تعديل جزئي للكهرباء و الغاز.

وبالتوازي مع ذلك ولمزيد الضغط على تكلفة دعم المحروقات تم العمل أساسا على تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي وتفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2022 تضمن إجراءات لمزيد التشجيع على استعمال الطاقة البديلة غير الملوثة وذلك من خلال:

- ✓ التخفيض بـ 50% في نسبة معلوم على الإستهلاك على العربات المجهزة بمحرك مزدوج حراري و كهربائي،
- ✓ الاعفاء من المعاليم الديوانية المستوجبة على العربات المجهزة بمحرك كهربائي،
- ✓ التخفيض بنسبة 50% في المعلوم المستوجب عند أول تسجيل للسيارات بسلسلة تونسية لفائدة صندوق الإنتقال الطاقي وذلك بالنسبة للسيارات المجهزة بمحرك مزدوج حراري و كهربائي،
- ✓ التشجيع على استعمال الطاقة البديلة غير الملوثة و الضغط على كلفة مشاريع إنتاج الكهرباء المتأتي من الطاقة الشمسية من خلال التخفيض في المعاليم الديوانية الموظفة على التوريد على اللاقطات الشمسية المدرجة بعدد التعريفة الديوانية من 20% إلى 10%.

أما في ما يتعلق **بدعم المواد الأساسية** فقد شهدت زيادة بـ 1571 م د (3771 م د في موفى ديسمبر من سنة 2022 مقابل 2200 م د في موفى ديسمبر 2021) نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية وارباك التزود بها جراء الازمة الروسية الأكرانية وهو ما أدى إلى تفاقم التهريب و الاحتكار و المضاربة الغير مشروعة و لمجابهة هذه الضغوطات تم العمل على مزيد المراقبة لتأمين تزويد منتظم للسوق و تأمين مسالك التوزيع وفي هذا السياق تم إصدار مرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 يتعلق بمقاومة المضاربة الغير مشروعة.

الإجراءات التي تم إقرارها للتخفيض من تداعيات الحرب الروسية الأكرانية

نظرا للصعوبات الناجمة عن ارتفاع أسعار أهم المواد الأولية بالأسواق العالمية واضطراب عمليات التزود بها وخاصة مادة القمح حيث بلغ سعر الطن معدل 320 دولار في شهر مارس2022 تقرر:

- تشديد المراقبة على مسالك توزيع المنتجات الاستهلاكية الحساسة وخاصة مشتقات الحبوب المدعمة
- اعتماد خطة اتصالية ممنهجة والتصدي للممارسات الاحتكارية واللهفة الاستهلاكية
- ضخّ كميات إضافية من مادة القمح الصلب والقمح اللين في فترات ارتفاع الاستهلاك.
- التنسيق الدوري مع الهياكل الإدارية المعنية بتزويد السوق بالمواد الأساسية وتشديد المراقبة على مسالك توزيعها.
- الترفيع في أسعار الحبوب على مستوى الإنتاج والترفيع من طاقة التجميع والخزن .
- التوسع في زراعة الحبوب وخاصة مادة القمح الصلب مع توفير البذور وتوفير الأسمدة الكيميائية .
- وضع خطة اتصالية متكاملة حول مشروع إصلاح منظومة الدعم والحث على ترشيد استهلاك مادة الخبز.

أما بالنسبة للصعوبات الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ونقص مصادر التزود بالمواد البترولية حيث بلغ سعر البرميل الواحد معدل 108 دولار موفى جويلية2022 تقرر:

- تعديل أسعار المواد البترولية .
- تعديل جزئي لأسعار الكهرباء والغاز .
- تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود في القطاع العمومي .
- تفعيل البرامج التحسيسية لترشيد استهلاك المواد البترولية .

وفي إطار تخفيف تداعيات الأزمة على المؤسسات العمومية في ظل تفاقم صعوبات التمويل والسيولة وتأثير الأزمة على شركات النقل البري والجوي والبحري:

- إصدار الأمر الرئاسي المتعلق بالترخيص في إجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة والشركة الوطنية للاتصالات.
- دراسة وضعيات عديد المؤسسات العمومية من اجل تشخيص حلول هيكلية لتأمين توازناتها المالية.

4.نفقات الاستثمار والعمليات المالية: شهدت انخفاضا بـ 131م د أو 2.7 % علما وأن الحكومة أقرت جملة من الإجراءات العاجلة لتنشيط الاقتصاد التي تمحورت حول دعم سيولة المؤسسات و تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية و الخاصة. هذا إلى جانب تنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال و تطوير منظومة الاستثمار.

5.نفقات التمويل: شهدت تطورا بـ 961 م د أو 26 % ونسبة إنجاز في حدود 102.4% بالمقارنة مع قانون المالية التعديلي 2022.

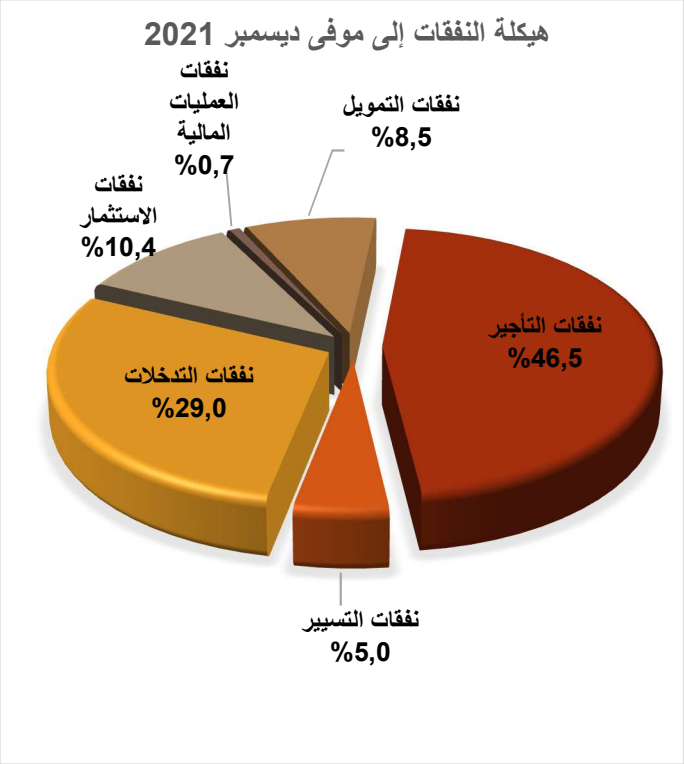

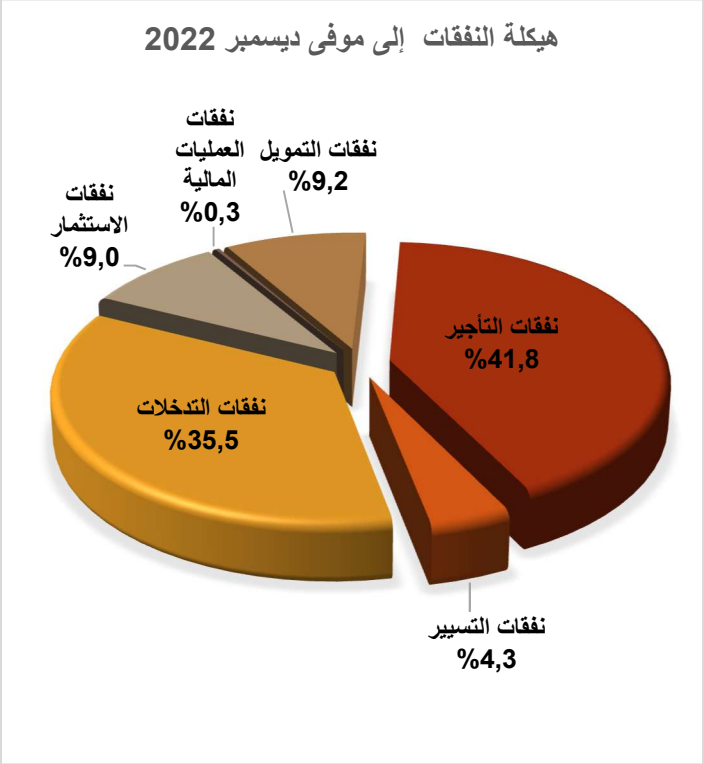

II. تكاليف الخزينة

بلغت تكاليف الخزينة الى موفى سنة 2022 حوالي 19547 م د مقابل 21485 م د في نفس الفترة من سنة 2021 أي تراجع صافي بـ 1937 م د أو 9% موزعة كما يلي:

- ✓ تسديد أصل الدين الداخلي (+579 م د)،
- ✓ تسديد أصل الدين الخارجي (-1896 م د)،
- ✓ تمويل عجز الميزانية (- 339 م د)،
- ✓ قروض و تسبقات الخزينة (-281 م د).

جدول 9: تكاليف الخزينة

تكاليف الخزينة

	2021	2022		نسبة الإنجاز
	نتائج	ق م ت	نتائج	
تسديد أصل الدين	11097	9806	9779	100%
أصل الدين الداخلي	4952	5534	5531	100%
أصل الدين الخارجي	6144	4272	4248	99%
تمويل العجز بإعتبار الهبات و المصادرة	9894	9784	9555	98%
قروض و تسبقات الخزينة	494	100	213	213%
تكاليف الخزينة	21485	19690	19547	99%

عجز ميزانية الدولة

و بناءا على ما سبق، أفضى تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى ديسمبر 2022 إلى تسجيل عجز دون الهبات والمصادرة في حدود 10978 م د أو 7.6% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 9988 م د أو 7.7% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة من سنة 2021 أي بتفاقم للعجز بما قيمته 990 م د ، و باعتبار موارد الهبات والمصادرة (137 م د) و ينخفض بذلك العجز الى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ حجم الدين العمومي

بلغ حجم الدين العمومي 114866 م د أو 79.4% من الناتج المحلي الإجمالي الى موفى ديسمبر 2022 مقابل 104298 م د أو 79.9% في موفى ديسمبر 2021.

هيكلة حجم الدين العمومي

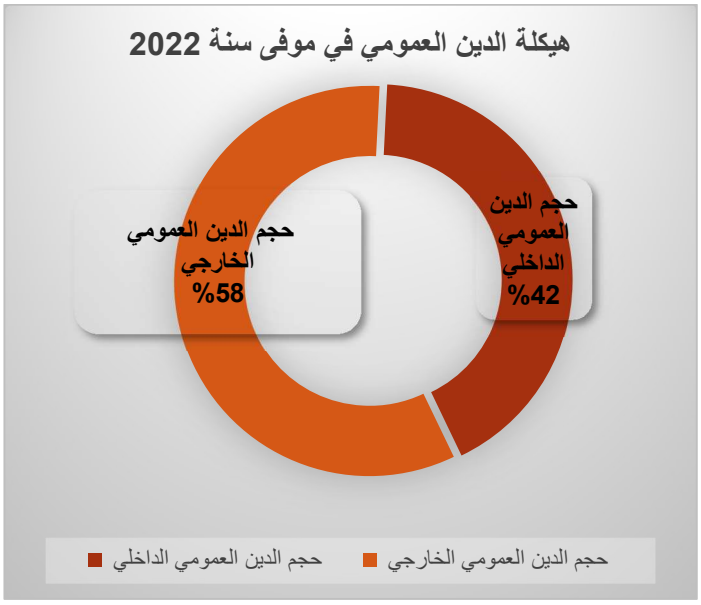

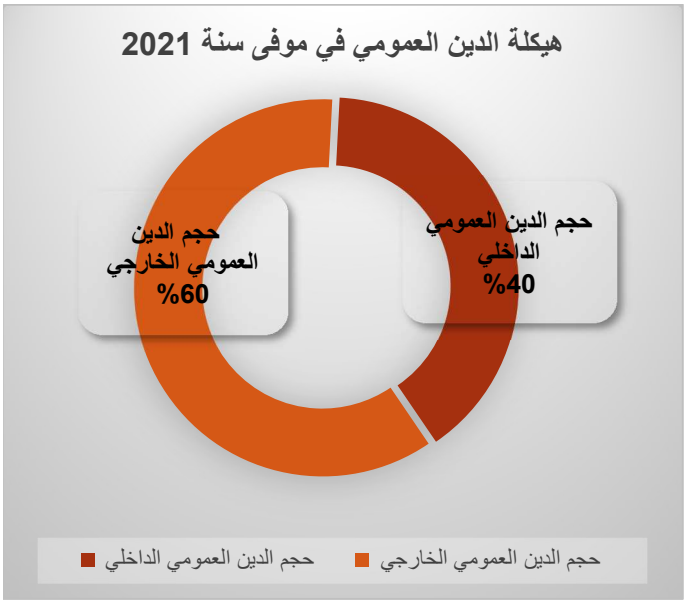

جدول10 : حجم الدين العمومي

	2021	2022	
	نتائج	ق م ت	نتائج
حجم الدين العمومي الداخلي	41 341	43 426	48 273
المناب	*39,6%*	*37,4%*	*42,0%*
حجم الدين العمومي الخارجي	62 957	72 533	66 592
المناب	*60,4%*	*62,6%*	*58,0%*
مجموع حجم الدين العمومي	104 298	115 959	114 866
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	*%79,9*	*%80.2*	*%79,4*